* د. طلال أبوغزاله

إطلالات

شبح التضخم المرتفع يخيّم على اقتصاد منطقة اليورو

التوقعات الاقتصادية لمنطقة اليورو المحفوفة بالتحديات على المدى القريب وفق قراءات البنك المركزي الأوروبي، مدفوعة إلى حد كبير بضعف الطلب المحلي، وارتفاع التضخم، وتشديد شروط التمويل، حيث يواجه المستهلكون ارتفاع أسعار السلع والخدمات، بما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية، في حين تجد الشركات صعوبة متزايدة في الحصول على تمويل ميسور التكلفة للتوسع أو الإنفاق الرأس مالي.

ويخيّم شبح التضخم المرتفع على اقتصاد المنطقة ليزيد من تفاقم التحديات التي يفرضها ضعف الطلب المحلي، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تآكل القوة الشرائية للمستهلكين، وبالتالي تباطؤ الإنفاق الاستهلاكي.

علاوة على ذلك، تواجه الشركات ارتفاع تكاليف المدخلات، ما يؤدي إلى تقليص هوامش الربح وتقييد الاستثمار في توسيع القدرات أو الابتكار، ويشكل استمرار التضخم المرتفع عائقا هائلا أمام التعافي الاقتصادي، وقد يكبح آفاق النمو في مختلف القطاعات.

أما قطاع التصنيع فيواجه بشكل خاص رياحاً معاكسة كبيرة، حيث تعمل العوامل المحلية والخارجية على تثبيط الناتج، وسوف يتطلب التغلب على هذه التحديات بذل جهود متضافرة من صنّاع السياسات والشركات والمستهلكين على حد سواء.

ويتحمل قطاع الصناعات التحويلية، وهو عنصر حيوي في اقتصاد المنطقة العبء الأكبر من الانكماش، حيث تؤثر العوامل المحلية والخارجية بشكل كبير على الإنتاج؛ إذ أدى ضعف الطلب المحلي إلى انخفاض الطلبيات على السلع المصنعة، في حين أدى ضعف الطلب الخارجي، الذي تفاقم بفعل الرياح الاقتصادية العالمية المعاكسة، إلى فرض المزيد من القيود على الصناعات الموجهة للتصدير، ونتيجة لذلك، تعثر إنتاج الصناعات التحويلية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم التباطؤ الاقتصادي الإجمالي.

وتضيف شروط التمويل المشددة طبقة أخرى من التعقيد إلى المشهد الاقتصادي في المنطقة؛ حيث تتبنى المؤسسات المالية، التي تشعر بالقلق من الضغوط التضخمية وعدم اليقين الاقتصادي، نهجا حذرا في الإقراض، الأمر الذي يجعل الوصول إلى الائتمان أكثر تكلفة بالنسبة للشركات والمستهلكين على حد سواء.

ومع أن التوقعات على المدى القريب قد تكون غامضة بسبب عدم اليقين، فإن التدابير الاستباقية والتدخلات الاستراتيجية يمكن أن تمهد الطريق لاقتصاد المنطقة المرن والديناميكي على المدى الطويل، بشرط تنفيذ التدابير المالية والنقدية المستهدفة لدعم الطلب ومعالجة اضطرابات سلسلة التوريد وتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية.

* رئيس ومؤسس مجموعة طلال أبوغزالة العالمية

◆ تماشيا مع التزام الشركة بدعم ثقافة التطور المهني والمؤسسي

"بنفت" تعلن عن ترقيات مهمة لتعزيز مسيرة نجاحها

أعلنت شركة بنفت، الشركة الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية وخدمة المعاملات المالية الإلكترونية في مملكة البحرين، عن ترقية أكثر من 30 موظفًا من مختلف الأقسام الرئيسة، بما فيها تقنية المعلومات، وتطوير الأعمال، والموارد البشرية، وغيرها من الأقسام. ويأتي ذلك انعكاسًا لجهود الشركة الدؤوبة الرامية إلى تقدير ومكافأة موظفيها على إسهاماتهم، ودعم تطورهم المهني، وبناء مستقبل راسخ للشركة.

وشملت الترقيات موظفي الإدارة العليا، بما في ذلك شفق الكوهجي المدير العام المساعد - خدمات المدفوعات، وأحمد المهري المدير العام المساعد - تطوير الأعمال والخدمات، وصلاح العوضي مدير تنفيذي للموارد البشرية والشؤون الإدارية، ومنصور العلوان مدير تنفيذي للتدقيق الداخلي.

وتبرز أهمية القيمة الأساسية لشركة بنفت، التي تركز على تمكين موظفيها عبر هذه الترقيات الأخيرة في مختلف الأقسام والمهام. وتؤكد الالتزام الراسخ للشركة بدعم ثقافة النمو المهني المستمر وتحقيق التطور الوظيفي.

وإضافة إلى تعزيز التطور المهني، فإن شركة بنفت تحرص على خلق بيئة عمل مزدهرة عبر جذب وتطوير والاحتفاظ بالمواهب. كما أنها تولي أهمية كبيرة لراحة وصحة الموظفين مع إطلاق برامج صحية شاملة تستهدف الحفاظ على صحة الموظفين. وقد لقيت هذه الجهود تقديرًا مرموقًا عندما فازت الشركة بجائزة أفضل برنامج صحي ضمن جوائز قمة إدارة الموارد البشرية 2023.

عبدالواحد الجناحي

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لشركة بنفت عبدالواحد الجناحي "نفخر بالإعلان عن هذه الترقيات لموظفينا الموهوبين والمخلصين في عملهم. إن عملهم الجاد، وإلتزامهم الراسخ، وخبراتهم الواسعة ساهمت بشكل ملموس في تحقيق نجاح شركتنا، ونتمنى لهم المزيد من النجاح والتفوق في مناصبهم الجديدة".

من جانبه، قال صلاح العوضي المدير التنفيذي للموارد البشرية والشؤون الإدارية معلقًا على الترقيات: "إننا نلتزم في شركة بنفت بالقيمة الأساسية التي تركز على تمكين المواهب وخلق بيئة تساعد على النمو والازدهار لموظفينا. إن هذه الترقيات تعد خير دليل على هذا الالتزام، مقدرين الإسهامات الملموسة لموظفينا الأعزاء، بما يتوافق مع استراتيجيتنا الرامية إلى الاستثمار في تحقيق النجاح على المدى الطويل لكل من موظفينا والمؤسسة. وعبر توفير فرص للنمو والتطور على جميع المستويات، فإننا بذلك نساعد موظفينا على إطلاق العنان لإمكاناتهم وقدراتهم، فضلا عن ضمان الاحتفاظ بالمواهب المميزة القادرة على تحقيق تطلعاتنا في السنوات المقبلة".

"ستاندرد آند بورز" تؤكد تصنيف السعودية عند "A/A-1" مع نظرة مستقرة

أكدت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيفها الائتماني للمملكة العربية السعودية بالعملة المحلية والأجنبية إلى "A/A-1" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وفقاً لتقريرها الصادر مؤخراً.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية (واس) عن تقرير الوكالة الائتمانية تأكيدها لتصنيف المملكة الائتماني جاء على خلفية استمرار جهود الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات الأخيرة، وأثرها على مرونة اقتصادها، والمساهمة بدعم تطور نمو القطاع غير النفطي ورفع الإيرادات المالية العامة.

وتوقعت الوكالة ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بمعدل متوسط 3.3% خلال الأعوام 2024م2027-م على المدى المتوسط، بناء على النمو الملحوظ في التنوع الاقتصادي والاستثمارات بالقطاع غير النفطي مع النمو القوي للاستهلاك بالمملكة. وأشارت الوكالة إلى توقعاتها بالنمو المتصاعد لإنشاءات مشاريع رؤية المملكة 2030 والمشاريع الخدمية المدعومة بارتفاع الطلب الاستهلاكي وتفعيل دور المرأة في سوق العمل السعودي.وتنبأت الوكالة بأن يصل العجز المالي إلى نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2024 - 2027م.

كما أشارت الوكالة إلى جهود المملكة الواسعة والحثيثة في برامج التحول الاقتصادي والاجتماعي ضمن إطار رؤية المملكة 2030، حيث توقعت في تقريرها أن تشهد المملكة، قبل عام 2030، تسارعاً في المشاريع الاستثمارية التي ستسهم في تنويع اقتصادها بصناعات جديدة كالسياحة، بعيداً عن اعتمادها الأساسي على القطاع الهيدروكربوني.

◆ 190 طن قهوة ومجوهرات بقيمة 19.9 مليون دينار

البحرين تستورد هواتف ذكية بـ 29 مليون دينار في شهرين

البلاد | حذيفة إبراهيم

كشفت إحصاءات عن أن البحرين استوردت أجهزة هواتف ذكية بقيمة بـ28.79 مليون دينار في الشهرين الأوليين من العام الجاري.

وبحسب الإحصاءات المنشورة في منصة البحرين للبيانات المفتوحة، فإن البحرين استوردت 141742 جهازا ذكيا، في الشهرين الماضيين، معظمها من الصين.

وأشارت الإحصاءات إلى أن البحرين استوردت أيضًا 14919 جهاز تلفزيون ذكيا بقيمة 1.571 مليون دينار خلال الفترة ذاتها.

وفيما يتعلق بالسيارات الحديثة، سواء في سنة التخليص الجمركي أو السنة التي قبلها أو بعدها، فقد استوردت البحرين 2399 سيارة جيب، بأكثر من 29.65 مليون دينار في شهرين.

كما استوردت البحرين 3782 سيارة خاصة من الأنواع الأخرى غير الجيب، بأكثر من 27 مليون دينار.

وفيما يتعلق بالمنبهات، فأشارت الإحصاءات إلى أن البحرين استوردت قهوة بقرابة 800 ألف دينار، بما مجموعه 190 طنا من القهوة.

وفي التفاصيل فإن البحرين استوردت 10 أطنان من قهوة منزوعة الكافيين، بأكثر من 44 ألف دينار، في حين استوردت 180 طنا من القهوة الاعتيادية غير منزوعة الكافيين بأكثر من 747 ألف دينار.

كما استوردت البحرين 150 طنًا من الشاي بـ 760 ألف دينار تقريبًا.

وفيما يتعلق بمشروبات الطاقة، فأشارت الإحصاءات إلى أن البحرين استوردت 263 ألف لتر من مشروبات الطاقة في شهرين بلغت قيمتها 163 ألف دينار.

كما استوردت البحرين 1185 تقريبًا من سبائك الذهب، بلغت قيمتها أكثر من 28 مليون دينار بحريني، في حين استوردت 560 كيلوغراما من سبائك الفضة بـ 172 ألف دينار.

واستوردت البحرين أحذية بأكثر من 1.8 مليون دينار بحريني في شهرين.

وفيما يتعلق بمنتجات التبغ، فأشارت الإحصاءات إلى أن البحرين استوردت بأكثر من 2.5 مليون دينار، في حين استوردت منتجات لمعسل الشيشة بأكثر من 466 ألف دينار.

وأشارت الإحصاءات أيضا إلى أن البحرين استوردت حليا ومجوهرات مقلدة بأكثر من 56 ألف دينار، في حين استوردت حليا ومجوهرات وغيرها بأكثر من 19.9 مليون دينار بحريني.

◆ إصدار قرابة 89 ألف ترخيص عمل جديد

السعودية تجذب 3 تريليونات دولار من الاستثمار الأجنبي

البلاد | طارق البحار

تجاوز عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية 1.27 مليون شركة في الربع الثالث من العام 2023، مع إضافة أكثر من 40,000 شركة جديدة وفقًا لآخر الأرقام التي أصدرتها المملكة، وهذا يتماشى مع الأهداف الطموحة للبلاد المتمثلة في زيادة الاستثمارات الأجنبية، والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية، ونقل الخبرة الأجنبية والتكنولوجيا إلى السعودية، وخلق وظائف للمواطنين، وزيادة صادرات المملكة العربية السعودية غير النفطية.

وتم إصدار ما يقرب من 88,858 ترخيص عمل جديد من قبل سلطات الحكومة السعودية في الربع الأول من العام 2023، وفقًا للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمعروفة أيضًا باسم منشآت. وتم تصميم برنامج شريك Shareek الجديد لدعم الشركات السعودية الكبيرة لتمكين نمو استثمارات القطاع الخاص وتوليد 3.2 تريليون دولار.

وشملت الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي أنشئت في العام 2021 خطط الاستثمار للتصنيع والطاقة المتجددة والنقل والخدمات اللوجستية والسياحة والبنية التحتية الرقمية والرعاية الصحية، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية وبالتالي تعمل كخطوة أقرب إلى الرؤية 2030.

وتهدف الاستراتيجية إلى تنمية الاقتصاد السعودي عبر جمع مساهمة القطاع الخاص إلى 65 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 5.7 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار إلى زيادة صافي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى 103 مليارات دولار سنويًا وزيادة الاستثمار المحلي إلى نحو 450 مليار دولار سنويًا بحلول العام 2030".

وقال عزيز علي الرئيس التنفيذي لشركة Evergreen Businessment Services- للخدمات الاستشارية للأعمال والاستثمار، عن ترخيص الأعمال في المملكة العربية السعودية، إن التكاليف تتراوح بين 550000 ريال سعودي الى 130000 اعتمادًا على أنواع الأعمال، بما في ذلك الرسوم الحكومية ورسوم الشراكة المدفوعة للشريك المحلي.

وأضاف: "في حين توفر المملكة العربية السعودية ملكية أجنبية بنسبة 100 % في الشركات المحلية في جميع فئات الأعمال تقريبًا، ما يزال معظم الناس يفضلون أخذ شريك محلي في الترخيص، وهو أرخص ويكلف نصف مبلغ 100 % من رخصة الملكية الأجنبية، علاوة على ذلك، يساعد وجود شريك محلي في الترخيص في بعض المزايا مثل الإعفاء الضريبي المحلي وغيرها من المزايا".

وتابع "يساعد وجود شريك محلي في مجالات مثل الإعفاء الضريبي المحلي. وتتراوح الرسوم الحكومية لترخيص تجاري مع شريك محلي من 200,000 إلى 15,000 ريال سعودي،

وستطلق المملكة مشروعًا بقيمة 800 مليار دولار لمضاعفة حجم مدينة الرياض في العقد المقبل وتحوله إلى مركز اقتصادي واجتماعي وثقافي للمنطقة، ويتضمن المشروع 18 مشروعًا ضخمًا لتعزيز النمو الاقتصادي، وأكثر من ضعف عدد السكان إلى 15 - 20 مليون نسمة بحلول العام 2030.

وتسعى الحكومة السعودية إلى تمويل القطاع الخاص بقيمة 250 مليار دولار أميركي لهذه المشاريع مع مساهمات مماثلة من الدخل الناتج عن قطاعيها المالية والسياحة والترفيه، بحسب "gulfnews".